اثر التدقيق الالكتروني على استخدام البطاقات الائتمانية وانعكاساتها على عمليات غسل الاموال الكترونيا
دراسة حالة ـ على المصرف العراقي للتجارة كعينة مختارة من المصارف التجارية العراقية

م.م. غيث اركان عبدالله أ.م.د. سهام الدين خيري
م.م تيمور هشام نصرت

الملخص:
انتشر موضوع غسل الاموال في الآونة الاخير ليصبح طريقا سهلا لعمل المنظمات غير المشروعة والجريمة المنظمة، كل ذلك من خلال انشطة الكترونية لا تخضع للقوانين العالمية، يعد تحويل الاموال الالكتروني أحد اهم الادوات التي تساعد على غسل الاموال الالكتروني، الهدف من البحث هو تحديد أنواع وأدوات البطاقات الإلكترونية ونظم التدقيق والمخاطر التي يتعرض لها مصرف التجارة العراقي، ركز البحث على مناقشة ما يرتبط بهذه الظاهرة والتعرف على اراء مفردات عينة الدراسة حولها وتم التوصل الى ان البيئة المصرفية وتأثير التكنولوجيا الحديثة فرض واقعا جديدا للمنافسة مع المصارف الاجنبية العاملة في العراق ادى ذلك لسعي المصارف الى استخدام تكنلوجيا متطورة وزيادة مجموعة الخدمات المصرفية الالكترونية وهذا يتطلب بيئة تنظميه لمواكبة التطور وكذلك عدم نسيان تطوير الكوادر العاملة لاستيعاب هكذا نوع من التكنلوجيا المصرفية، تم التوصل لمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والتي من أهمها توفير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، بالاضافة إلى الخصائص التقنية لشبكة تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يتطلب تدقيق إلكتروني للتخفيف المخاطر الناتجة عنها، وكذلك توفير الضوابط لمراقبة بطاقات الائتمان لتجنب المخاطر التي قد تنجم عن الوصول الى شبكة المعلومات من قبل أشخاص غير مصرح لهم، ومراجعة السياسات والاجراءات المرتبطة بها بشكل منتظم خاصة بما يتعلق بغسل الاموال.
الكلمات المفتاحية: البطاقات الائتمانية، التدقيق الالكتروني، تحويل الاموال الكترونيا، غسل الاموال.

Abstract
The subject of money laundering has recently spread to become an easy way for the work of illegal organizations and organized crime, all through electronic activities not subject to international laws. The transfer of electronic funds is one of the most important tools that help to launder money. The aim of the research is to identify electronic card types and tools And the systems of auditing and risks to the Iraqi Trade Bank. The research focused on discussing what is related to this phenomenon and identifying the views of the sample of the study sample. With the foreign banks operating in Iraq led to the pursuit of banks to use sophisticated technology and increase the range of electronic banking services and this necessitates a regulatory environment to keep abreast of the development with not forgetting the development of cadres working in

banks to accommodate this type of banking services were recommended a set of conclusions and recommendations, The banking services through the Internet cause the transfer of sophisticated in the banking environment in addition to the technical characteristics of information network technology, which necessitates an electronic audit to mitigate the risks resulting from them, the most important recommendation was Associated with taking into account the availability of the necessary controls on the control of credit cards in order to avoid the risks that may result from access to the information network by unauthorized this, and reviewing policies and procedures associated regularly especially with regard to money laundering.

مقدمة:

يشهد العالم تطورا كبيرا في مجالات الصناعة المصرفية وادواتها، حيث تحولت العديد من الاجهزة المصرفية في العالم الى نظم الصيرفة الالكترونية في تعاملاتها مع الاطراف المختلفة وذلك من اجل رفع مستوى الخدمة المصرفية والحصول على درجة عالية من رضا المتعاملين وتعتبر الصناعة المصرفية احدى اهم مؤشرات النهضة الاقتصادية التي ارتقت بها المجتمعات البشرية عبر تطورها نظرا لإسهامها الواسع في توفير جميع متطلبات الاستثمار والتنمية، اذ يمكن قياس مستوى التقدم والتطور الاقتصادي لأي مجتمع او دولة بمدى كفاءة ونجاح نظامها المصرفي، ومع الانتقال الى عصر المعرفة والمعلومات وظهور التجارة الالكترونية، وفي ضوء الاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا الاتصالات، عرفت الصناعة المصرفية اساليب ومنتجات جديدة ادت الى استخدام متزايد مما تتيحه هذه التكنولوجيا الحديثة، وتمثلت اساسا في الطلب العالي لاستعمال وسائل الدفع المسبق كأحد نتاجات الثورة المالية الالكترونية الحديثة.

مبحث الأول
منهجية البحث

1.1 مشكلة البحث:

ان مشكلة البحث تكمن فيعدم استخدام المصارف العراقية التدقيق الالكتروني بكفاءة على البطاقات الائتمانية (نظم الدفع الالكترونية) لغرض زيادة فعالية هذه الاساليب في تحقيق التدقيق ومنع غسل الاموال الالكتروني.

مشكلة البحث تطرح مجموعة من الاسئلة الفرعية وهي كالآتي:

ا- ماطبيعة وانواع بطاقات الدفع الالكترونية؟

ب- ما المخاطر المرتبطة بأنظمة الدفع الالكترونية؟

ج- ما هي أدوات التدقيق الإلكتروني اللازمة لأنظمة الدفع الإلكترونية؟

د- ومن خلال وسائل التدقيق الإلكترونية كيفية يتم الحد من عمليات غسل الأموال؟

1.2 أهمية البحث:

أهمية هذا البحث تكمن في عدة جوانبحيث يساهم البحث في أهمية تقوية برامج التدقيق الإلكتروني على طرق الدفع الالكترونية ووضع آلية محددة لإدارة مخاطر العمل الالكتروني بحيث تكون الاولوية لأمن وسلامة المصرف وهذا يؤدي الى تجنب المصرف مخاطرة الفشل المالي ومخاطرة غسل الاموال الكتروني.

1.3 الاهداف:

يهدف البحث الى تحقيق مجموعة الاهداف الآتية:

1- الوقوف على انواع ادوات ووسائل الدفع الالكترونية واليات عملها.

2- استعراض نظم التدقيق المصرفية على وسائل الدفع الالكترونية ومدى ملاءمتها للتطورات التقنية.

3- الوقوف على التحديات المتعلقة في بيئة العمل المصرفي الالكتروني.

1.4 فرضيـة الـدراسـة:

يستند البحث على فرضية رئيسية وهي ((هناك اثر معنوي ذو دلالة احصائية عند المستوى (a≤0.05) للتدقيق الداخلي الالكتروني على استخدام هكذا البطاقات وانعكاساتهاعلى عمليات غسل الاموال الكترونيا)).

الفرضية الرئيسية مشتقة منها فرضية فرعية ((هناك اثر معنوي ذو دلالة احصائية وعند المستوى (a≤0.05) للتحديات والمخاطر التي تواجه بطاقات الائتمان من قبل المصرف)).

1.5 منهجيـة البحـث:

حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة، وتم الاستعانة بمجموعة من الكتب والمراجع وكذلك بعض المجلات في هذا ضمن هذا المجال اما في الجانب العملي فهو تصميم وتوزيع مجموعة من الاستبيان على مجتمع الدراسة وتحليل نتائج الاستبيان لتحديد النتائج.

1.6 مجتمـع وعينـة البحث:

يتضمن مجتمع دراسة جميع وحدات التدقيق داخل المصرف العراقي للتجارة، وتضم موظفي هذه الوحدات، هناك 20 موظفًا يعملون في الإدارة العامة للمصرف والذين يقومون بهذه المهام، ونظرًا لصغر حجم مجتمع الدراسة، فان العينة تتضمن جميع أفراد المجتمع.

مبحث الثاني
التدقيق الالكتروني

2.1 التدقيق الالكتروني:

بسبب التطور التكنلوجي وادخال تكنلوجيا المعلومات في كافة المجالات حتى اصبح استخدام التكنلوجيا ميزة تنافسية ولكن لابد من الاخذ بعين الاعتبار ان اهداف التدقيق هي نفسها لا تتاثر بطريقة تشغيل البيانات سواء كانت يدوية اوالكترونية وايضا فان نطاق التدقيق لا يتغير في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات ولكن طريقة التدقيق وجمع الادلة قد تختلف كليا وهذ الاختلاف يعود الى اختلاف اجراءات جمع وتبويب وتخزين المعلومات المحاسبية.

كذلك يقصد بالتدقيق الالكتروني (عملية تطبيق اي نوع من الانظمة باستخدام تكنلوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط و الرقابة وتوثيق اعمال التدقيق (**عبد الوهاب ,2013, 65**)

كما عرف على انه عملية جمع و تقييم لتحديد فيما اذا كان استخدام الحاسوب يسهم في حماية الاصول الوحدة الاقتصادية و يؤكد سلامة بياناتها و يحقق اهدافها بفاعلية ويستخدم ومواردها بكفاءة (**احمد , 2012, 68**)

اما مجمع المراجعين الداخليين فقد عرف التدقيق الداخلي في سنة 1994 على انها ((وظيفة تقييم مستقلة داخل المنشاة لفحص وتقييم انشطتها كخدمة للمنشاة، وهي تهدف الى مساعدة جميع افراد المنشاة بما في ذلك الادارة والعاملين في القيام بمسؤولياتهم بشكل فعال وذلك عن طريق تزويدهم بتحليلات وتوصيات استشارية ومعلومات تخص الانشطة الخاضعة للفحص)) (**Alain Mikol, 2000: 740**).

2.2 اهداف التدقيق الالكتروني:

تهدف عملية التدقيق الى مراجعة عناصر القوائم المالية ونظام التدقيق الداخلية وفقا لبرنامج تدقيق يوضع مسبقا من قبل المدقق وذلك بغرض تمكينه من ابداء رايه حول البيانات المالية المعدة من قبل الشركة وفقا للسياسات المحاسبية المحددة، كذلك تعتبر عملية التخطيط من الامور الاساسية للتدقيق الناجح، كما يعد التخطيط لعملية التدقيق احد معايير العمل الميداني وهو بذلك احد المعايير الدولية للتدقيق، وبينت المعايير ان التخطيط يزود المدقق باستراتيجية عامة عن الآراء المتوقعة للمدقق، ونطاق عملية التدقيق (Boybton,et.al,2001: 34) لذلك اشار بعض الباحثين الى ضرورة استخدام الاساليب الحديثة من اجل تخطيط ناجح فعال، وبذلك لابد من توظيف تكنولوجيا المعلومات في عملية التخطيط للتدقيق (Manson,et.al, 1997 :78).

2.3 اهمية استخدام التدقيق الالكتروني:

اصبح التدقيق باستخدام الحاسب الآلي في عمليات المراجعة ضرورة، وذلك لانه يعمل على تسهيل عملية المراجعة وتخفيض التكلفة اللازمة لاجرائها، كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات تساعد المؤسسات على التطور والنمو وذلك من خلال تقليل الوقت والتكاليف وتحسين جودة عملية المراجعة وتوفير أسس افضل لممارسة الحكم المهني من قبل المدققين، اذ يمكن للمدقق ان يستخدم برامج الحاسب الآلي التي تفيد في مجال سرعة تنفيذ اعمال المراجعة، كما ان استخدام المدقق لبرامج تخزين

واسترجاع المعلومات وبرامج المراجعة التحليلية تمكنه من اجراء المقارنات والتحليلات بين الأرقام الفعلية والمخططة، وقد يستخدم المراجع برامج خاصة تساعده في عملية إجراء الاختبارات مما يساعد في دعم عملية اتخاذ القرارات (**الذنيبات، 2010: 329**):

2.4 انواع التدقيق الالكتروني:

هناك ثلاثة طرق مختلفة لاستخدام التقنيات التكنلوجية فيعملية التدقيقوهي كالاتي (Romney & Steinbart, 2006):

1) التدقيق حول الحاسوب:

يحظى هذا التدقيق على اهتمام المدقق لمجموعة المدخلات وكذلك المخرجات دون الاهتمام الى ألية تشغيل للبيانات، بافتراض ان انظمة التدقيق على التشغيل فعالة.

2) التدقيق خلال الحاسوب:

من خلال هذا المدخل فان اجراءات تشمل التدقيق على عملية تشغيل البيانات داخل الحاسوب وكذلك على تدقيق للمدخلات والمخرجات، ويتم تأكيد من صحة الادخال وتشغيل البيانات من قبل العميل.

3) التدقيق باستخدام الحاسوب:

يستخدم المدقق مجموعة من البرامج، والتي تتطلب بعضها مهارة وخبرة في مجال الحاسوب وهذه الطرق هي كالآتي (الكيلاني، 2011: 26):

ا- منهج المحاكاة المتوازية: حيث يقوم المدقق بمعالجة عينات من بيانات الشركة الفعلية باستخدام برامج مشابهة لتلك التي يستخدمها الزبون، ثم يقوم بمقارنة نتائجه مع نتائج الزبون.

ب- البيانات الاختبارية: يهدف هذا المدخل الى التأكد من ان التشغيل ببرامج الزبون يتم بصورة سليمة، لذا يقوم بأعداد بيانات وهمية ومن ثم يقوم بإدخالها على نظام الزبون ليتأكد من معالجتها بطريقة سليمة.

ج- برامج التدقيق: وهي برامج تهدف ال بمساعدة المدقق في عملة، وتنقسم الى:

1. برامج تدقيق خاصة: وهي تخدم مهام التدقيق بما يتوافق ونظام الزبون ويتم اعدادها بمساعدة خبراء في هذا المجال.
2. برامج تدقيق عامة: وهي لاتخص تطبيق بعينه، وانما تعدبشكل عام لمساعدة المدقق.

2.5 إجراءات التدقيق في بيئة معالجة البيانات الالكترونية:

اولا: التدقيق والانظمة الالكترونية لمعالجة البيانات Auditing and EDP Systems:

لم يحدث اي تغير في عملية التدقيق ومفهومها نتيجة لظهور النظم الإلكترونية واستخدامها في المجالات المحاسبية، وكذلك لن يحدث تغير في معايير تدقيقعلى الإطلاق، ولكن الاساليب والاجراءات والادوات التي يستخدمها المدققون لتحقيق هذه الاهداف قد تغيرت الى حد كبير (شاهين، 2009: 45).

وتتكون عملية التدقيق بموجب أنظمة معالجة البيانات من عدة خطوات يقوم بها مدقق الحسابات بالتخطيط لها مقدمًا وفقًا لمعايير التدقيق الدولية (طربية، 2010: 45).

1. التخطيط المبدئي: تجميع بيانات شاملة وكاملة حول المنظمة لتحديد اهداف التدقيق ومدى القدرة نظام التدقيق الداخلي ونوعية مشكلات المنظمة وكذلك نوعية البيانات المالية فيها.
2. وصف النظام: الحصول على معلومات كاملة وكافية حول النظام المحاسبي للمنظمة لتحديد تدفق العمليات فيها، ومعرفة الانواع الرئيسة للتقارير واليوميات، ونوعية تدقيق المحاسبية والضوابط المالية المتبعة، التي يمكن المدقق من تتبع سير العمليات داخل النظام.
3. تقويم عام لنظام التدقيق الداخلي: للتأكد من ان العمليات التي تم التصريح بها ومعالجتها وتسجيلها وحفظها بطريقة سليمة، ويتم هنا تحديد مدى الاعتمادية على نظام التدقيق الداخلي ودرجة فاعليته.
4. الفحص الاجرائي: تصميم اختبارات وتنفيذها لتحديد ما اذا كان النظام، والوسائل الرقابية الموجودة والمفترض الاعتماد عليها يعملان بطريقة سليمة يمكن قبولها.
5. تدقيق القوائم المالية: يتم عمل هذه الاختبارات وتحديدها على اساس نتائج تقويم نظام التدقيق الداخلي.
6. تقويم القوائم المالية مع الاخذ في الاعتبار بأدلة التدقيق التي تم تجميعها.
7. اعداد التقارير (تقرير المدقق).

2.6 أهم المنظومات الالكترونية المستخدمة في مجال التدقيق الالكتروني:

يوجد اكثر من برنامج للتدقيق الالكتروني الحديث نذكر منها
(www.casewareanalytics.com/products/idea-data-analysis)

1. منظومة تيم مايت: Team Mate

باعتبارها الرائدة في مجال برمجيات إدارة التدقيق في العالم، أحدثت منظومة Team Mate ثورة في مجال التدقيق وتمكين ادارات التدقيق بجميع أحجامها من قضاء وقت اقل في البرمجة والتوثيق والمراجعة مقابل مزيد من الوقت لتوفير خدمات ذات قيمة مضافة وهو ما جعل قرابة أكثر من 85 ألف مدقق من اكثر من ألفي منظمة في جميع أنحاء العالم قد اكتشفت بالفعل مزايا Team Mateوقامت بتجربته.

فمن خلال توفير منظومة الكترونية متكاملة لإدارات التدقيق، يزيل Team Mate الحواجز المرتبطة بالعمل المستندي الكلاسيكي والتركيز على الملفات الإلكترونية مما يزيد من كفاءة القيادة في جميع جوانب سير العمل التدقيق اللكتروني من بداية عملية التدقيق الى نهايته، يعتبر Team Mate من أهم المنظومات الالكترونية التي تمس كافة مراحل عملية التدقيق من خلال منظومة شاملة متكونة من خمس برامج مختصة ومندمجة وهي (www.linkedin.com):

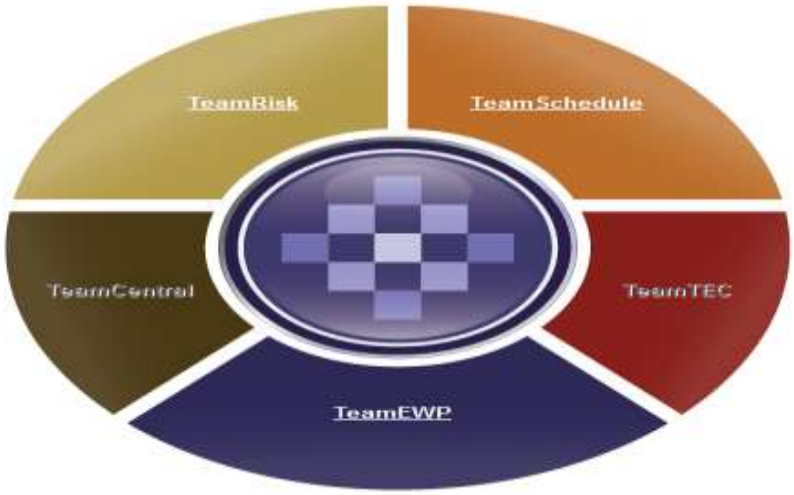

أ- ادارة المخاطرTeam Risk

كجزء من منظومة تيم مايت، يمثل Team Risk نظام متقدم لتقييم المخاطر الذي يمكن إدارات التدقيق الداخلي من وضع خطة تدقيق قائمة على المخاطر.

ب- برمجة التدقيق Schedule Team

يمكن Team Schedule مستعمليه من برمجة مهامهم والوسائل المتوفرة لديهم بطريقة تمكن من توضيح لتوزيع الموظفين ومتابعة المهام ضمن برنامج سنوي. ومن اهم المهام المقدمة نذكر:

- جدولة المشاريع بناء على معايير محددة من قبل المستخدم (المخاطر، تاريخ البدء المتوقع، النوع، الموقع).
- تخصيص الموارد (مالية وبشرية) وتوزيعها.
- البحث عن الموارد: أداة متقدمة تسمح لمدراء التدقيق من اختيار أعضاء فرقهم وفق احتياجات المهمة الحالية.

ج- متابعة التوقيت والنفقات Team TEC

تمكن Team TEC كجزء من تيم مايت المتكاملة، تمكن من تحديد الوقت والنفقات المتعلقة بمهمات التدقيق كما تسمح هذه التطبيقة من متابعة التقدم المتحقق في المهام الصادرة عن ادارة التدقيق الداخلي والتكاليف المرتبطة بها واصدار تقارير تلخص نسب التقدم والنفقات المتعلقة بذلك.

د- نظام وثائق التدقيق Team EWP (Electronic Working Papers)

كجزء من منظومة تيمات المتكاملة، تمكن هذه التطبيقة من خلال هيكلة قواعد البيانات المتماسكة من ايجاد المعطيات اللازمة وزيادة كفاءة عملية التوثيق والتدقيق، كما أن جميع المعلومات الهامة مثل البرامج، الفوارق، الملاحظات، الموافقات وتاريخ التغييرات في قواعد البيانات مسجلة الكترونيا مما يمكن من الرجوع اليها في أي وقت و من أي جهة أخرى.

ه- متابعة عملية التدقيق والفوارق Team Central

يمثل هذا الجزء قاعدة بيانات قوية ومتماسكة لمتابعة عملية التدقيق والفوارق عبر الواب التي تجمع معطيات على كافة المهمات المسجلة بتطبيقة Team EWP والنتائج التي تم التوصل اليها إضافة الى متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة من قبل المصالح المعنية و الإدارة العليا.

2. منظومة ايدي IDEA للتدقيق وتحليل المعطيات

كأحد أهم البرامج الرائدة في مجال التعامل مع البيانات المالية والتي تصدره شركة CASEWARE في نسخته العاشرة حاليا، يوفر هذا البرنامج تسهيلات كبيرة في التعامل مع قواعد البيانات وتحليليها ومعالجتها بالدقة والسرعة المطلوبتين تمكن من زيادة كفاءة وجودة عمل إدارة التدقيق الداخلي:

- تسهيل عملية استيراد البيانات Data Import من أي قاعدة بيانات.
- تسهيل عملية تحويل البيانات Data Export بعد معالجتها لاي شكل(…txt, .xls, .pdf).
- النفوذ الى عديد وظائف التدقيق المشتركة من بينها قانون Benford .
- تسجيل كل مراحل التدقيق والتعامل مع البيانات مما يتيح إمكانية استعمالها في مهمات تدقيق لاحقة.
- توفير تسهيلات من اهمها IDEA add-ons ، IDEAScript، منتديات Forums ، ويبنار Webinar ، بوابة الدعم Support Portal ...

3. لغة أوامر التدقيق ACL (Audit Command Language)

كأحد أهم البرامج الأوسع انتشارا عالميا في مجال التعامل مع البيانات المالية والتي تصدره شركة ACL ، يوفر هذا البرنامج تسهيلات كبيرة في التعامل مع قواعد البيانات وتحليليها ومعالجتها بالدقة والسرعة المطلوبتين تمكن من زيادة كفاءة وجودة عمل إدارة التدقيق الداخلي.

من أهم وظائف البرنامج في نسخته الحالية ACL 13 كما تم عرضها في الموقع الرسمي للمنتج نذكر (www.acl.com):

- تدوين البيانات وفقا لتاريخها Aging .
- اكتشاف التكرار في الأرقام Duplication Identification .
- امكانية تصدير البيانات من البرنامج إلى برامج أخرى Export .
- استخلاص البيانات ذات الطبيعة الاستثنائية في ملفات Extraction .
- اكتشاف الفجوات في التسلسل الرقمي للبيانات Gap Identification .
- ضم ودمج البيانات من ملفين منفصلين في ملف واحد Joining & Relatio .
- تصنيف البيانات على طبقات محددة على أساس عامل يتناسب مع أغراض الرقابة Stratification .
- سحب العينات Sampling .
- تصنيف وفرز البيانات وفقا لأي حقل ضمن الملف Sorting .
- تلخيص وتجميع البيانات وفقا لأغراض الرقابة Summarization .
- تجميع قيم البيانات الموجودة في الحقول Total file .

4. مايكروسفت اكسيل MS Excel

يعتبر برنامج مايكروسوفت إكسيل أحد اهم البرامج الالكترونية المستعملة من قبل المدققين الداخليين نظرا لسهولة استعماله وتوفر المراجع التفسيرية بأغلب اللغات، اذ يقدم هذا البرنامج عديد الوظائف لمستعمليه نذكر أهمها كما وردت بالموقع الرسمي لشركة مايكروسفت:

- ترتيب البيانات : من خلال تنظيم البيانات الرقمية أو النصية في جداول بيانات أو مصنفات من شأنها مساعدة المدقق في اتخاذ قرارات أفضل.
- إعادة تنسيق البيانات وترتيبها: أثناء قيام المدقق بإلقاء نظرة على تكوينات مختلفة، فإن تطبيق Excel يميز أسلوب مستعمله ويتعرف عليه ويتولى إكمال البيانات المتبقية تلقائياً، لا حاجة إلى الصيغ أو وحدات الماكرو وترشده ميزة البحث «أخبرني المزيد» إلى أوامر الميزة بحيث تعثر على النتائج التي تبحث عنها.
- إجراء تحليل شخصي للبيانات: يعمل Excel على إجراء التحليلات المعقدة نيابة عن مستعمله كما يلخص بياناته مع معاينات لخياراتpivot-table ، بحيث يمكن مقارنة وتحديد الخيار الذي يعرض فكرة مستعمله بأفضل طريقة.

5. مايكروسفت اكساس MS Access

يعتبر برنامج مايكروسوفت اكساس أحد اهم البرامج الالكترونية المستعملة من قبل المدققين الداخليين نظرا لسهولة استعماله وتوفر المراجع التفسيرية بأغلب اللغات، اذ يقدم هذا البرنامج عديد الوظائف لمستعمليه نذكر أهمها كما وردت بالموقع الرسمي لشركة مايكروسفت:

- سرعة بدء العمل عند استخدام قوالب قواعد البيانات :يمكنك البدء بسرعة عن طريق إنشاء تطبيق مخصص أو استلهام أفكارك من مجموعة من قوالب التطبيقات الجديدة التي تتميز بتصميماتها الاحترافية. يمكن أيضاً إنشاء القوالب من التطبيقات التي أنشت لإعادة استخدامها أو مشاركتها مع الآخرين.
- تكامل البيانات بين Access وتطبيقات مجموعة الأعمال :توفر مكتبة الموصلات في Access طرقاً عديدة لتكامل البيانات الواردة من التطبيقات ومصادر البيانات المستخدمة في تشغيل شركتك Ac ، وتنشئ السيناريوهات المتكاملة عبر مصادر البيانات الحديثة مجموعة من المعارف الدقيقة والمرئيات في واجهة Access المألوفة.
- تخزين البيانات فيSQL : يمكنك تخزين البيانات في SQL Server و Microsoft Azure SQLلتعزيز الوثوقية والأمان القوي وقابلية التوسع وسهولة الإدارة على المدى الطويل، فتطبيقات Access تساهم في تحسين بناء جمل SQL القياسية وكذلك البرامج ذات المهام الحرجة، سواء المنتشرة محليا أو في السحابة.

ان من السهولة استعمال احدى المنظومات الالكترونية للتدقيق الاكتروني او بعضها في نفس الوقت لتقوم بالمهام بسرعة ونجاح، فبعد تثبيت المنظومة الالكترونية التي يتم اختيارها Audit Tool على جهاز، يكفي ان نأخذ نسخة انية من البيانات التي تحتاجها في المهمة Data Live copy لتبتعد عن مخاطر الاشتغال مباشرة على بيانات الانتاج Operational Data يمكن بعد ذلك ادخال النسخة في المنظومة الالكترونية.

الخلاصة:

يرى الباحثون ان استعمال المنظومات الالكترونية من قبل المدقق يمكنه من سهولة وسرعة جمع المعلومات المطلوبة من خلال إمكانيةالدخول إلى قواعد البيانات الخاصة الادارة الخاضعة لعملية التدقيق بشكل مستقل وآمن لا يؤثر على بياناتها أو برامجها

والقيام بتحليل تلك البيانات وفقا لاهداف عملية التدقيق، كما تساعد هذه المنظومات المندمجة على التدقيق في حجم كبير من البيانات وتحليلها وتسجيل كافة عمليات التدقيق التي يقوم المدقق بتنفيذها وكذلك النتائج التي يخلص لها.
كما تساهم التقنيات الحديثة من تحسين جودة عمل ادارات التدقيق الداخلي و مواجهة التحديات التي يفرضها تطور الجهات الخاضعة للتدقيق في مجال استعمال الوسائل الحديثة اظافة الى مسايرتها للحوكمة الالكترونية التي تعمل العديد من الشركات على تكريسها صلب ادارتها بكامل مصالحها، المشكلة الحقيقية ليست في اقتناء البرنامج، إنما في استخدامه بالشكل الصحيح، إذ يمكن التعاقد مع أي منتج لبرامج تدقيق الكتروني ولكن الأهم هو التدريب على استخدامه، الشيء الذي يبين الاهمية التي ستقوم بها الدورات التكوينية للمدققين حول استعمال مثل هذه المنظومات التقنية كخطوة ثانية.

مبحث الثالث
علاقة غسل الاموال بالبطاقات الائتمان

3.1 بطاقات الائتمان:

هناك مجموعة من التعريفات لهذه البطاقة ولكن اكثرها شيوعا هو مصطلح بطاقة الائتمانية لأنها تمنح حاملها اجلا للوفاء بالدين، فالبعض سماها ببطاقة الوفاء او بطاقة الاعتماد او البطاقة البلاستيكية او بطاقة الضمان او بطاقة السحب، والواقع ان اختلاف التسمية يرجع الى اختلاف الوظيفة التي تقوم بها هذه البطاقة والتي تتحدد على اساس الاتفاق بين الزبون والجهة المصدرة لها (شافي،2007: 83).

البطاقة الائتمانية تحمل بعض المميزات والخصائص وهي كالاتي:

1- اداة ائتمان الكترونية: يقوم المصرف (مصدر البطاقة) بسداد قيمة بدلا من حامل البطاقة من سلع وخدمات علىانيقوم الاخير بسدادها لاحقا للمصدر على دفعات حسب الاتفاق وتعد اداة الكترونية لكونها ليس مجرد بطاقة ورقية او بلاستيكية وانما تحتوي على شريط ممغنط ورقاقة حاسوبية تخزن فيه المعلومات (محمد احمد ، بدون سنة طبع: 315).
2- اداة وفاء وضمان: فأنها اداة وفاء كونها تمكن حاملها من تقديمها للتجار كمقابل لثمن مشترياته بدلا من دفع الثمن نقدا، واداة ضمان كونها توفر للتجار ضمانا لاستيفاء ثمن مبيعاتهم في حساباتهم المصرفية دون عناء وتعطي لهم الحماية سرقة من النقود او اعسار المشتري (المهدي، 2006: 64).
3- اداة مصرفية متعددة الاطراف: يستوجب التعامل بها ثلاثة اشخاص (مصدر البطاقة والحامل والتاجر) وكل طرف فيها يرتبط مع الاخر بعقد مستقل عن الاخرين يرتب عليه التزامات وحقوق مستقلة عن تلك التي يرتبها عقد غيره، فالعقد الذي يبرمه مصدر البطاقة مع الحامل مستقل عن العقد الذي يبرمه مع التاجر.
4- انها وسيلة فعالة ومرنة للسداد التكاليف وذلك لسهولة حملها واستخدامها فضلا عن قلة تعرضها للسرقة والضياع، الشيء الذي جعلها تمتاز بسهولة التداول (الكيلاني، 2011:273).
5- تحقق ايرادات وفائدة وهيالعمولة والتي يحصل عليها جهة الاصداروهو التاجر مقابل التعجيل بسداد ثمن المشتريات ومن الزبون مقابل الائتمانية الممنوح له او من التأخر في السداد (سليم، 2010: 124).
6- توفر لحاملها عنصر الامان لعدم استخدام هذه البطاقة من قبل مجموعة من غير المصرح بهم عند ضياعها او سرقتها لاحتوائها على صورة الزبون احيانا والرقم السري الذي لا يعلمه الا صاحبها (الدوي، 2010: 55).

3.2 اطراف التعامل ببطاقة الائتمانية:

1- <u>المركز العالمي للبطاقة</u>: وهي منظمات او مؤسسات عالمية تقوم بعملية اصدار البطاقة وتتولى رعايتها وتملك علامتها التجارية المسجلة لها، وتمنح التراخيص للمصارفالموجودة في جميع انحاء العالم على دخولها في عضوية اصدار هذه البطاقة وذلك لإضفاء القبول والصفة الدولية على البطاقة التي تصدرها هذه المصارف، ومنها منظمة الفيزا كارد و الماستر كارد والداينرز كلوب، وان العضوية في اصدار هذه الانواع من البطاقات مفتوحة لجميع المصارف على مستوى العالم (كين، 2005: 13).
<u>2- المصارف التي تكون مصدر للبطاقة</u>: وهي المصارف المحلية وفروعها على مستوى العالم والتي تتعاقد مع المنظمات العالمية والمصدرة لهذه البطاقة للاشتراك في عضويتها والحصول على ترخيص وامتياز استخدام العلامة التجارية واصدار البطاقة الائتمانية لعملاء (الحنيص، 2008: 23).

3- حامل البطاقة: هو الذي تصدر البطاقة باسمه وغالبا ما يكون زبونا للمصرف وقد يكون شخصا طبيعيا او معنويا، فهو يحصل على بطاقة الائتمان بعد فتح الاعتماد اوالائتمانية مع المصرف لاستخدامها في شراء السلع والخدمات او السحب النقدي وبحسب الشروط المتفق عليها (شاهين، 2009: 19).

4- التاجر: هو الشخص الطبيعي او المعنوي الذي يقدم السلع او الخدمات ويقبل استيفاء حقه عن طريق بطاقة الائتمانية التي يقدمها له الحامل، مثال ذلك الشركات او المؤسسات صاحبة السلع ومحلات البيع ومراكز تقديم الخدمات للجمهور بشكل عام (الحنيص، 2008: 25).

5- مصرف التاجر: يمكن استخدام بطاقة الائتمانية الصادرة من اي مصرف في العالم للشراء من اي تاجر متعاقد للبيع بالبطاقة سواء في دولة المصرف المصدر او اي دولة اخرى في العالم، ولا يقتصر قبول التاجر البيع بموجب البطاقة الصادرة من المصرف المتعاقد معه فقط، وانما يبيع السلع بموجب اي بطاقة صادرة من اي مصرف في العالم مشترك في عضوية البطاقة، (شاهين، 2009: 24).

3.3 التلاعب بأستخدام بطاقات الدفع الالكتروني:

تعتبر عملية الوفاء عن طريق بطاقات الدفع الالكتروني عملية مصرفية دولية متعددة الاطراف وهذا ما يعرض هذه البطاقات الى التزوير والتلاعب باستخدامها وهناك عدة اشكال من التلاعب ونذكر منها:

اولا: التلاعب من قبل حامل البطاقة:

حامل البطاقة هو الشخص الذي حصل عليها من قبل البنك او المصرف وفقا لشروط تكون محددة في استخدامها وبمقتضى اتفاق بينهما، وهذا الاتفاق يسمح لحامل هذه البطاقة بشراء للسلع والخدمات او الحصول على قرض او السحب النقدي من اماكن التوزيع الالي للنقود، فالتلاعب هنا تعني تلاعب حامل البطاقة او الزبون بالاتفاق او خرق الشروط المحددة وهناك عدة اساليب نذكر منها (المهدي، 2006: 33):

1. الحصول على بطاقة ائتمان صحيحة بناءا على مستندات مزورة:

وذلك بان يتقدم الشخص الى المصرف بمستندات شخصية مزورة ممتحنا فيها صفة الغير او معلومات غير صحيحة مثل الغش في تقديم لضمانات او كشف للدخل السنوي خاطئ، ويصدر المصرف له بطاقة صحيحة يستخدمها في شراء السلع والخدمات، ومن ثم لا يتمكن المصرف من استرداد قيمة هذه المشتريات بعد ذلك اما لعدم الاستدلال على صاحب البطاقة او لان الضمانات التي قدمها لا تكفي.

2. الغش الذي يرتكبه حامل البطاقة:يقوم الزبون باستخدام البطاقة بعد انتهاء مدة صلاحيتها او الغاء المصرف لها.

وهناك صورا اخرى لهذه الاساءة ومنها:

1- تجاوز حد السحب بالاتفاق مع الموظف او التاجر.

2- التحايل على نقاط البيع العاملة خارج الخط.

3- يتم استخدام خدمات نقاط البيع الإلكترونية في أداء الشيكات دون رصيد ثم يقوم العميل بتحصيل قيمة هذه الشيكات بواسطة نقطة البيع الإلكتروني قبل إتمام المقاصة بين المصارف بعضها البعض.

ثانيا: اساءة استعمال البطاقات البلاستيكية من قبل غير المصرح بهم:

ويعرف الغير في هذا الخصوص باستبعادا لفئتين اي التاجر والموظفين المصدري للبطاقة وقد تظهر مشكلة الغير حين فقد البطاقة او سرقتها او ضياع الرقم السري الخاص، يجب على الزبون بمجرد فقد البطاقة ابلاغ المصرف المصدر لها حتى لا يتحمل مسؤولية المبالغ التي يسحبها الغير من رصيده، فان تقاعس عن الابلاغ بفقد الرقم السري واكتفى بالابلاغ عن فقد البطاقة فقط قد يترتب على ذلك التزامه بالمبالغ التي سحبت من رصيده، كذلك قد يحدثانيقوم الغير بتزوير بطاقات الدفع والسحب عن طريق بطاقات ائتمان مسروقة وتم استبدال ما بها من بيانات ويتبع هذا الاسلوب بعض الذين يستخدمون البطاقات المزورة لشراء الاشياء الثمينة من مجوهرات وساعات بحيث يمكن تصريفها والحصول على اثمانها بسهولة، وقد يحدث تواطؤ بين الحامل الشرعي للبطاقة والغير حيث يقوم الاول بترك البطاقة للثاني من اجل استعمالها في السحب و تزوير توقيعهثم يقوم حامل البطاقة بعد ذلك بالاعتراض على عمليات السحب، ويطعن بالتزوير على توقيعه حتى لا يخصم المبلغ المسحوب من حسابه الخاص (الكيلاني، 2011: 54).

ثالثا: تلاعب موظفي المصرف المصدر للبطاقة في بطاقات الائتمانية:
ويتمالتلاعب في البطاقات الائتمانية بثلاثة طرق وهي اما باتفاق موظف المصرف مع الزبون حامل البطاقة، او بالاتفاق مع التاجر او مع الغير (عمر، 2003: 31).
فالطريقة الاولى فيتم اتفاق موظف المصرف مع الزبون:
1. استخراج بطاقات سليمة ببيانات مزورة اي تقديم مستندات مزورة.
2. السماح للزبون بتجاوز حد البطاقة في السحب.
3. السماح للزبون بالصرف بموجب بطاقة منتهية الصلاحية، او بعد صدور قرار بسحبها.
اما الطريقة الثانية فيتم فيها اتفاق موظف المصرف مع التاجر في صورته غير المشروعة:
1. تجاوز حد السحب في صرف قيمة اشعارات البيع.
2. اعتماد شعارات بيع صدرت الى بطاقات وهمية او مزورة او منتهية الصلاحية او مسحوبة.
واما الطريقة الثالثة والاخيرة فقد يتفق موظف المصرف مع الغير ويمدهم ببيانات بطاقات الوفاء وذلك لاستخدامها في تقليد او هذه البطاقات واستعمالها في اغراض شخصية.
رابعا: التلاعب في البطاقات من قبل التجار:
يقصد بالتاجر الجهة التي تقبل البطاقات من حامليها كوسيلة دفع الكترونية والتاجر له دور كبير في اتمام عمليات البيع باستخدام هذه البطاقات حيث نجد بعض التجار يقومون باستخدام البطاقات التي ليس لها ارصدة كافية للصرف وذلك عن طريق اجراء عمليات عديدة بمبالغ صغيرة، كما يقوم البعض الاخر بقبول البطاقات المزورة من الزبائن،والتلاعب في البرامج الخاصة بالماكنة الالكترونية بحيث يعطل العمل بها اثناء عملية قراءة البطاقة حتى لا يكتشف انها مزورة (الحنيص، 2008: 38).

خامسا: التلاعب في البطاقاتعن طريق الانترنت:
الخطر الذي يهدد الاسواق التجارية مثل السداد او مقابل الوفاء من جراء الاحتيال بواسطة بطاقات الدفع الالكتروني يجعل المستهلك غير راغب في هذه المعاملة، ويرغب في العودة الى الطريقة التقليدية للوفاء بالأموال والشيكات، لذلك يظهر خطر التلاعب في هذه البطاقات جسيما على التجارة الالكترونية،حيث ان هذه التجارة تعتمد على نظام معلوماتي متكامل من حيث الدعاية والتسويق والاعلان والمفاوضات وابرام العقد ثم تنفيذه،وان عملية الوفاء احدى حلقات التجارة الالكترونية التي تعتمد على استخدام الانترنت، ويكون نظام الدفع فيها مبني على اساس عمليات التحويل من حساب العميل الى حساب التاجر.
وهناك عدة اشكال لقرصنة الحاسوب الالي والانترنت ونذكر منها (طربية، 2010: 84):
1. الاختراق غير المشروع لمنظومة خطوط الاتصالات العالمية.
2. تقنية تفجير الموقع المستهدف.
3. اسلوب الخداع.
4. تخليق ارقام البطاقات.

3.4 غسل الاموال باستخدام بطاقات الدفع الالكتروني:
مقدمة:
انطلقت فكرة البحث من خلال الاطلاع على مقال في احدى الصحف، فقبل حوالي سنة اعلنت وزارة الداخلية الكويتية من تعقب ومسك عصابة لغسل الاموال وذكرت ادارة الاعلام الامني في بيان صحفي ان الشبكة تختص بسرقة ارقام البطاقات مثل (فيزا او ماستر كارد) وغيرها من هذه البطاقات وتقوم بأنشاء مجموعة من بطاقات وهمية تستخدم في ايداع اموال غير مشروعة وذلك عن طريق اجهزة خاصة لطباعة تلك البطاقات بأسماء اشخاص وهميين او متوفين.
وأشار إلى أن الشبكة تقوم بإصدار بطاقات مزيفة من خلال الدفع عبر عدة شركات بأنشطة مختلفة تعمل داخل البلاد بعد الاتفاق المسبق معها بشأن سعر الفائدة لتلك العمليات ثم تستلم المبالغ وتحويلها إلى دول مختلفة حول العالم، واوضح البيان وقال إن الشبكة استنسخت أكثر من 100 بطاقة ائتمان بمبالغ تقارب مليون دولار أمريكي باستخدام معدات حديثة لنقل بيانات بطاقة الائتمان المسروقة والمزورة وإيداع الأموال من خلال أساليب احتيالية وتقنيات غير تقليدية.

تعد البطاقات الائتمانية اداة للدفع والوفاء سهلة الاستخدام وسريعة الحركة لذلك اصبحت عملية غسل الاموال متاحة فور ظهورها فجعلها ذات وجهين ايجابي وسلبي بدلا من ان تكون ذات وجه ايجابي فقط، تتم العملية عبر شبكة الانترنيت ومن مميزاته انه يعطي لعملية غسل الاموال السرعة كون ذلك يتم في عدم وجود حواجز حدودية بين الدول، كماتساهم البطاقات الائتمانية او التي تشبه في عملها بطاقات البنوك المستخدمة مكائن الصرف الالي وفي تحويل الاموال بواسطة مودم او الأنترنت مع ضمان تشفير وتامين العملية كما جعلت هذه العملية عبر الانترنت تتطور بسرعة اكبر بدون ترك اي اثار في اغلب احيانها، ويقدر المتخصصون المبالغ التي تم تنظيفها سنويا بحوالي400 مليار دولار.

3.5 غسل الاموال بأستخدام شبكة الانترنت (شنبور، 2000: 153) و (شافي، 2007: 89):

أ. البطاقات الائتمان: هي بطاقة بلاستيكية لها حد ائتماني معين وتستخدم في شراء البضائع وتقوم الجهة المصدرة للبطاقة بالخصم من حساب صاحب البطاقة لاسترداد الائتمان المقدم اليه ومن الطرق التي تستخدم فيها البطاقات الائتمان فيغسل الاموال هي شحن البطاقة بأموال مكتسبة من طرق غير شرعية ثم سحب المال باستخدام ماكينات الصراف الالي بمختلف العملات حول العالم، يمكن استخدام البطاقات في عمليات غسلال اموال اذ ان هذه البطاقات تساعد في نقل الاموال المشحونة على البطاقة الى اي مكان في العالم، اضافة الى ان البطاقة توفر امكانية اضافة اية مبالغ اضافية عليها، ومن المعروف ان التاجر الذي يتعامل او يقبل التعامل بالبطاقة الالكترونية يقوم بالتسديد بواسطة البطاقة عن طريق الاتصال مع البنك المصدر للبطاقة لأجراء التسوية للقيمة الموجودة عليها فأنها في هذه الحالة تصبح وسيلة الكترونية سهلة وفعالة.

كما ان البطاقات الائتمانية تمكن اصحابها من استخدمها كأحد وسائل الدفع في عدة دول دون الحاجة لتحمل مخاطر حيازة النقود، وتتمثل هذه الطريقة بإيداع اموال طائلة في حساب البطاقة بحيث يظل الحساب دائنا ويتمكن المبيض من سحب الاموال النقدية اينما وجد في العالم.

ونشير انه يمكن استخدام البطاقة المسروقة او المفقودة في اقتراف جريمة في عمليات غسل الاموال سيما وان هذه السرقة قد تكون حقيقية او صورية، وبخصوص هذه الاخيرة فانه قد يكون متصورا بغرض ارتكاب جريمة غسل الاموال وتكون البطاقة بحوزة الحامل الشرعي لها ولم تفقد او تسرق ويقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة في حالة الفقدان او السرقة من حيث اخطار البنك والمعارضة ومع ذلك يستمر باستخدامها للحصول على السلع او الخدمات من التجار، كما ان التاجر قد يرتكب غشا بقبول البطاقة المسروقة او المفقودة في الوفاء، متواطئا مع الجاني بعمل فواتير وهمية لا تقابلها مشتريات حقيقية مستخدما في ذلك البطاقة اليدوية.

ب. بطاقة سداد المدينة: بطاقة تصدرها مؤسسة مالية تسمح لصاحب الحساب بسحب اموال من حساب موجود مسبقا باسمه لغرض سداد التزامات معينة، وقد تبين ان بطاقات السحب من الرصيد وسيلة ملائمة لغسل الاموال المكتسبة من طرق غير مشروعة وخاصة اذا كانت صادرة من مؤسسات مالية في مكان غير معروف لان من الصعب تعقب اثار مصادر الاموال المسحوبة من الرصيد.

ج. البطاقات الذكية: كانت البطاقات الذكية محل اهتمام وتطوير على مدى أكثر من عشرين عامًا، وقبل بضع سنوات ، كانت تكنولوجيا الحاسب الآلي والذاكرة كبيرة للغاية، تتسم بالتكلفة العالية وعدم المرونة متى أريد خفض أحجامها إلى حجم البطاقة الالكترونية وعلى مدار السنوات الماضية، حيث وصل هذا التطور إلى نقطة أصبحت معها البطاقة الذكية حقيقة عملية، وتعتبر شركة T&AT كرائدة عالية في تكنولوجيا البطاقات الذكية التي طرحتها في حجم يماثل بطاقة الائتمان تقريبا إلا أنها تحتوي على معالج دقيق وذاكرة مصاحبة له Associated Memory وهي مزودة بنظام آمنا فريد خاص لحمايتها ضد استخدامها من الأشخاص غير المرخص لهم.

في نهاية هذا البحث ، أتاح تطور الحياة الحديثة للإنسان وسائل جديدة لتمكينه من إكمال معاملاته وخاصة المالية منها بسهولة ويسر، لكن ومما لاشك فيه أن التكنولوجيا على النحو السابق قد فتحت الباب على مصراعيه للجناة بمن فيهم الذين يعملون في غسيل الاموال، في تسخير هذه التكنولوجيا في نماذج وأنماط إجرامية مستحدثة، لذلك يجب على السلطات المختصة بمكافحة الجريمة أن تكون على درجة عالية من الحيطة والحذر لمنع مبيض الاموال بصورة خاصة أو المجرم المعلوماتي بصفة عامة من الاستفادة من ميزات هذه التكنولوجيا المتطورة وهو أمر يتطلب حذر مشرعنا الجزائري وسرعة تدخله لتجريم أمثال هذه النماذج من الجريمة المعلوماتية.

مبحث الرابع
العملي

4.1 تحليل التدقيق الالكتروني:

يتناول هذا الجزء من البحث تطبيقاثر التدقيق الالكتروني على البطاقاتوالتي تصدرمنالمصرف العراقي للتجارة وقد تم اختيار هذا المصرف باعتباره من اكبر المصارف العاملة في العراق فقد بلغ حجم موجوداته في نهاية عام 2016 نحو (19,735,240) مليون دولار امريكي، وبلغ مجموع حقوق مساهميه (3,092,534) مليون دولار امريكي بينما بلغت ودائع عملائه نحو (16,434,886) مليون دولار واما بالنسبة للخدمات الالكترونية التي يقدمها فيعتبر مصرف العراقي للتجارة له مركز اصدار وقبول في العراق ويعرض الباحثين فيما يلي تحليلا للبيانات المتعلقة بأدوات الدفع الالكترونية التي يطبقها المصرف من خلال تحليل محوريفي البحث الواردة في الاستبانة وهي:

الاول يناقش التدقيق على اجراءات التعاملمع البطاقات الائتمانية، ويتكون من خمسة فقرات، واما الثاني يناقش التحديات والمخاطر لعمليات السحب والايداع للبطاقات الائتمانية، ويتكون ايضا من خمسة فقرات.

تم تحليل البيانات واستخدمت في ذلك الاختبارات الاحصائية مثل الفا كرونباخ ومعامل ارتباط بيرسون واختبار كولومجروف سميرنوف.

4.2 صدق وثبات الاستبانة:

1. صدق المحكمين:

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تالفت من (3) اعضاء من اعضاء الهيئة التدريسية في كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة متخصصين في المالية والمصرفية والمحاسبة والاحصاء وقد استجاب الباحثين لاراء السادة المحكمين وقاما باجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم.

2. صدق والتناسق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب التناسق لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة البالغة 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة،ويتضح من الجدولين رقمى (1، 2) انمعاملات الارتباط المبينة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث ان مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صحيحة لما وضعت لقياسه.

4.3 ثبات فقرات الاستبانة:

تم اجراء خطوات الثبات الفقرات بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل الفا كرونباخ ويوضح الجدول رقم (1) ان معاملات الثبات باستخدام الطريقتين مرتفعة مما يطمئن الباحثين من استخدام اداة الدراسة.

جدول رقم (1)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية ومعامل الفا كرونباخ)

جميع الفقرات	التجزئة النصفية			معامل الفا كرونباخ
	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	
	12	0.8952	0.9447	0.9521

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.3

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف):
تم استخدام اختبار كولمجروف سمرنوف لمعرفة التوزيع الطبيعي للبيانات ام لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، ويوضح الجدول رقم (2) نتائج الاختبار حيثانقيمة مستوى الدلالة لجميع الفقرات اكبر من 0.05($sig. > 0.05$) وهذا يدل علىانالبيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (2) اختبار التوزيع الطبيعي (Sample Kolmogorov-Smirnov)

	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
جميع الفقرات	12	0.922	0.387

4.4 تحليل فرضيات البحث:

1. اختبار الفرضيةالرئيسية((يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية عند مستوى (a≤0.05) للتدقيقالالكتروني على استخدام البطاقات الائتمانيةوانعكاساتهاعلى عمليات غسلالاموالالكترونيا)).

جدول رقم (3) (أثر التدقيق على البطاقات الائتمانية من قبل المصرف وانعكاساتها من عمليات الغسل المالي)

ت	نوع الخدمة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	توجد اجراءات كافية لحماية للالبطاقات الائتمانية من استخدامها في عمليات غسل الاموال.	0.765	0.004
2	يتم استخدام انظمة حديثة لمراقبة عمليات التحويل المالي في التعاملات الالكترونية.	0.768	0.004
3	تقوم الادارة بفحص مكونات نظام مراقبة عمليات الغسل المالي للبطاقة الالكترونية بصفة دورية.	0.784	0.002
4	تتوفر اجراءات تدقيق الكترونية على عمليات السحب والايداع للبطاقات الائتمانيةالائتمانية.	0.718	0.003
5	لا يوجد اختراقات لمواقع المصرف او مواقع البطاقات الائتمانية على الشبكة.	0.734	0.002

الجدول من اعداد الباحثين.

عند سؤال افراد عينة الدراسة عن التدقيق الالكتروني على البطاقات الائتمانية المقدمة من قبل المصرف حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الآتي رقم (3) كانت الاجابات تتركز حولوجود اجراءات كافية لحماية البطاقات الائتمانية من استخدامها في عمليات غسلالاموال وبعلاقة ارتباط موجب (0.765%)، أما يخص استخدام انظمة حديثة لمراقبة عمليات التحويل المالي في التعاملات الالكترونية فكانت الاجابات ايجابية بعلاقة ارتباط موجب (0.768%)، أما ما يخص فقرة تقوم الادارة بفحص مكونات نظام مراقبة عمليات الغسل المالي للبطاقة الالكترونية بصفة دورية فكانت الاجابات ايجابية بعلاقة ارتباط موجب (0.784%)، وبالنسبة لفقرة تتوفر اجراءات تدقيق الكترونية على عمليات السحب والايداع للالبطاقات الائتمانية فكانت الاجابات ايجابية بعلاقة ارتباط موجب (0.718%)، لا يوجد اختراقات لمواقع المصرف او مواقع البطاقات الائتمانية على

الشبكة بعلاقة ارتباط موجب (0.734%)، وتشير تلك البيانات الى قوة علاقة الارتباط الايجابي بين التدقيق على للالبطاقات الائتمانية من قبل المصرف وانعكاساتها من عمليات الغسل المالي، **ويرى الباحثون** ان اجابات العاملين في المصرف كانت اغلبها ايجابية ويعزى ذلك على عدم انتشار ظاهرة غسل الاموال الكترونيا في العراق الى الان بسبب تخلف المصارف وعدم تسويق مثل هكذا خدمات للبطاقات الالكترونية.

ولاختبار صحة الفرضية الرئيسية القائلة بان ((يوجد إثر للتدقيق الالكتروني على استخدام البطاقات الائتمانية وانعكاساتهاعلى عمليات غسلال اموال الكترونيا)) يتبين ان النسبة المئوية لجميع التكرارات ممن أجابوا بنعم كانت 81.3% وان النسبة المؤية لجميع التكرارات الذين اجابوا بكلا كانت 18.7% وبذلك يمكن قبول الفرضية الرئيسية.

2.اختبار الفرضيةالفرعية ((يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتحديات والمخاطر التي تواجه البطاقات الائتمانية من قبل المصرف)).

جدول رقم (4)

(التحديات والمخاطر التي تواجه البطاقات الائتمانية من قبل المصرف)

ت	نوع الخدمة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	لا يوجد فهم واضح من قبل الزبائن للخدمات التي تقدمهاالبطاقات الائتمانية.	0.711	0.000
2	يوجد صعوبات كبيرة امام انتشار البطاقات الائتمانية بسبب الخوف من التعامل بها.	0.836	0.004
3	ضعف التشريعات والقوانين للخدمات الالكترونية.	0.758	0.003
4	قلة البحوث الاكادمية مما يضعف عملية انتشار خدمة البطاقات الائتمانيةالائتمانية.	0.789	0.000
5	لا تتوفر كوادر فنية مؤهلة لمتابعة اجراءات التدقيق والحماية والامن.	0.756	0.002

الجدول من اعداد الباحثين.

عند سؤال افراد عينة الدراسة عن التحديات والمخاطر التي تواجه البطاقات الائتمانية من قبل المصرف حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الآتي رقم (4) كانت الاجابات تتركز حول الاتيلا يوجد فهم واضح من قبل الزبائن للخدمات التي تقدمهاالبطاقات الائتمانية فكانتالاجابات ايجابية بعلاقة ارتباط موجب(0.711)، أما يخص بوجود صعوبات كبيرة امام انتشار البطاقات الائتمانية بسبب الخوف من التعامل بها فكانت الاجابات ايجابية بعلاقة ارتباط موجب (0.836%)، أما مايخص وجود ضعف في التشريعات والقوانين للخدمات الالكترونية فكانت الاجابات ايجابية بعلاقة ارتباط موجب (0.758%)، قلة البحوث الاكادمية مما يضعف عملية انتشار خدمة البطاقات الائتمانية فكانت الاجابات ايجابية بعلاقة ارتباط موجب (0.789%)، لا تتوفر كوادر فنية مؤهلة لمتابعة اجراءات التدقيق والحماية والامن فكانت الاجابات ايجابية بعلاقة ارتباط موجب (0.756%)، وتشير تلك البيانات الى قوة علاقة الارتباط الايجابي بين التدقيق على البطاقات الائتمانية من قبل المصرف وانعكاساتها من عمليات الغسل المالي، **وهذا التحليل يوكدما ذهب اليه الباحثون** بعدم انتشار هكذا خدمات وبالتالي مازال الاعتماد على وسائل غسل الاموال القديمة.

ولاختبار صحة الفرضية الفرعية القائلة بان ((يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتحديات والمخاطر التي تواجه البطاقات الائتمانية من قبل المصرف)) يتبين ان النسبة المؤية لجميع التكرارات ممن أجابوا بنعم كانت 77.5% وان النسبة المؤية لجميع التكرارات الذين اجابوا بكلا كانت 22.5% وبذلك يمكن قبول الفرضية الفرعية.

النتائج والتوصيات

اولا: النتائج:

1- جرائم بطاقات الدفع الإلكتروني تدخل ضمن الجرائم المعلوماتية، وهي وليدة استخدام تقنية المعلومات حيث تتزايد بتزايد استخدام هذه التقنيات.
2- صعوبة الكشف عن هذه الجرائم نظرا لطبيعتها غير المادية، وقابلية البيانات للحذف والإتلاف بسهولة لأنه يصل إليها من أي مكان بالعالم.
3- عدم التبليغ عن هذه الجرائم منقبل الكثير من المصارف والمؤسسات المالية حفاظا على سمعتها ودوام ثقة عملائها.
4- ادى المناخ الجديد للعمل المصرفي وحداثة المنتجات الجديدة التنافسية ومن ضمنهاادوات الدفع الالكتروني الى اذكاء المنافسة بين المصارف لإنشاء مجموعة جديدة من الخدمات المصرفية الإلكترونية للحفاظ على العملاء وجذب عملاء جدد.
5- ان استخدام ادوات الدفع الالكتروني أصبح واقعا لا مفر منه بإيجابيات وسلبياته.
6- وجود تحديات ومخاطر تواجه البطاقات الائتمانية من قبل المصرف، خاصة في ما يتعلق بضعف ثقافة استخدام مثل هذه الخدمات.
7- ضعف البيئة التشريعية والقانونية التي توفر مستوى ملائم للخدمات المصرفية الالكترونية وتساعد على انتشارها.
8- يعتبر تقديم تشكيلة من الخدمات المصرفية بواسطة شبكة الانترنت يتسبب في احداث نقله متطورة في مناخ العمل المصرفي بالإضافة الى الخصائص الفنية لتكنولوجيا شبكة المعلومات، مما يستلزم وجود تدقيق الكتروني لتخفيف المخاطر الناجمة عنها.
9- ان قلة بحوث الخاصة بمواكبة التطورات المصرفية عبر شبكة المعلومات (الانترنت) تعتبر عائق اساسي لتطوير وانتشار تلك الخدمات الالكترونية.

ثانيا: التوصيات:

1. العمل على ايجاد اليات ووسائل جديدة للتدقيق على الخدمات المصرفية الالكترونية.
2. يجب على المصرف مراعاة توفر الضوابط اللازمة للرقابة على البطاقات الائتمانية وذلك لتجنب المخاطر التي قد تنجم عن الدخول الى شبكة المعلومات من قبل غير المرخصين بذلك، ومراجعة السياسات والاجراءات المرتبطة بها بشكل منتظم خاصة بما يتعلق بغسل الاموال.
3. ضرورة استخدام احدث التقنيات والانظمة والبرامج والملفات الالكترونية لضمان التدقيق الالكتروني ومنع حالات الغش.
4. تحديث إجراءات البحث والتحري وتضمينها في قانون خاص، والابتعادعن دمجها معا لاجراءات التقليدية.
5. دعم بحوث تطوير الخدمات المصرفية الالكترونية بهدف ضمان وتوسيع انتشار انظمة التدقيق الالكترونية تطوير الكوادر وتدريب العاملين للتعامل مع تلك الخدمات
6. ضرورة توفر الدعم الحكومي وتوفير البنية الاساسية لشبكة الاتصالات بالإضافة الى تطبيق سياسات داعمة لانتشار تلك لخدمات.
7. العمل على تطوير اداء الكادر الوظيفي وتدريب العاملين للارتقاء بمستوى التدقيق والتدقيق الالكترونية على الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة.
8. على المصرف انيجد سبيلا لتخفيض المخاطر الناتجة عن العمل المصرفي الالكتروني لزيادة ثقة جمهور المتعاملين خاصة بأدوات الدفع الالكترونية.
9. اجراء دورات استباقية لاجل توعية الزبائن بالمخاطر المترتبة عن جرائم بطاقات الدفع الالكتروني، قصد تجنب وقوعهم كضحايا لهذه الجرائم من جهة ومساهمتهم في الإبلاغ عنها من جهة أخرى

المصادر

اولا:المصادر العربية:
1) عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية، الدارالجامعية، الاسكندرية، 2013.
2) أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
2) الذنيبات، على عبد القادر، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق، الطبعةا لثالثة، دار وائل للنشر، عما ن،الأردن، 2010.
3) محمد سعيد احمد، اساليب الحماية القانونية، لمعاملات التجارة الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، بدون سنة طبع.
6) محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية، المجلد الثاني، دار الثقافة، عمان، 2011.
14) جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة، عمان، 2008.
16) شافي، نادر عبد العزيز ، المصارف والنقود الالكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2007.
17) شنبور، توفيق، ادوات الدفع الالكترونية، الجديد في اعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزءالاول، الحلبي الحقوقية، بيروت 2002.
18) الحنيص، عبد الجبار، الجرائم الواقعة على الاشخاصوالاموال في النظام الجنائي، مكتبة الشقري للنشر والتوزيع، 2008.
ثانيا: المجلات والدوريات والنشرات:
1) الشورة، جلال عايد، وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، رسالة ماجستير منشورة، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2008.

ثالثا: الرسائل والاطاريح:
1)علي كين، النظام القانوني لبطاقات الائتمانية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2005.
2) علي عبد الله شاهين، نظم الدفع الالكترونية ومخاطرها ووسائل التدقيق عليها دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، بحث مقدم الى الجامعة الاسلامية، قسم المحاسبة، غزة، 2009.

Resources:

1) Alain Mikol, formes d'Audit dans l'encyclopédie de comptabilité: contrôle de gestion et audit, éditionDunod, Paris.2000, p740.
2) www.sahaksa.com/forum/index.php?sowtpic= - 22 شبكةالانترنت 3210
3) (www.casewareanalytics.com/products/idea-data-analysis).
4) (www.linkedin.com)
5) (www.acl.com)